

الإجتهاد والفقه

الدرس الثالث

الأصول: ما هو قطعيٌ يُجزم فيه بخطأ المخالف ويُنقض الحكم المخالف للصواب

الفروع: ما هو ظنيٌ لا نجزم فيه بخطأ المخالف ولا ننقض حكمه القضائي متى خالف اجتهاداتنا

الشريعة

وقد وجد من بعض العلماء إنكار تقسيم الشريعة إلى أصول وفروع ولكن مرادهم بناء بعض الأحكام على هذا التقسيم، من مثل قول بعضهم بأن أخبار الآحاد تُقبل في الفروع دون الأصول فهذا قولٌ مردودٌ، ومن مثل الحكم على المخالف بالإثم، فالتفريق بينهما بسبب ذلك أيضاً قولٌ غير مقبول.

قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: 32]

والنصوص التي وردت ببيان أن الحق واحد وأن ما عداه خطأ كثيرةٌ متتابعةٌ

ومن المعلوم أن الأمور الخبرية لا يمكن أن يكون جميع من تكلم فيها مصيباً بل المصيب واحدٌ فمن أثبت مثلاً مسائل من مسائل يوم القيامة كالشفاعة والحوض لا يمكن أن يقال بأنه هو ومن نفاها كلاهما على صواب بل إما أن تكون موجودةً فيكون المثبت هو المصيب وإما أن تكون منفيةً فيكون النافي هو المصيب، ولا شك أن النصوص قد تواترت بإثبات الشفاعة، وإثبات الحوض، وإثبات الصفات ولذلك فالمصيب في أحد هذه الأقوال

الصواب في مسائل
الأصول هو في أحد
الأقوال وما عداه
فهو باطلٌ

مسألة التصويب
والتخطئة

مثلاً: لما وقع الخلاف في عددٍ من المسائل الفقهية في واجبات الصلاة أو أركانها أو في مسائل إيجاب الزكاة أو مسائل اختلاف العلماء في الحج أو البيوع، نقول: المصيب هو واحدٌ من المجتهدين وما عداه فهو مخطئٌ

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحدٌ»، وبالتالي فالمصيب أحد العلماء أحد الأقوال وما عداه فإنه خطأ

في مسائل الفروع
المجتهد المصيب هو
أحد المجتهدين وما
عداه فهو مخطئٌ

لا يجوز أن يخرج الحق والصواب عن الأمة بحيث لا يوجد قائلٌ يقول بالحق في أحد الأزمنة وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق» ومن هذا المنطلق قلنا بأنه لا يجوز استحداث أقوال جديدةٍ لم يكن السلف يقولون بها

ويدل على ذلك ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن معاذ لما حكم في بني قريظة: «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سماوات» فدل هذا على أن حكم الله واحد وأن المجتهد قد يصيبه وقد يخطئه.

في حديث بريدة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يرسله قال: «وإذا أرادوك أي العدو» أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله فإنك لا تدري أصبت حكم الله أو لم تصبه» معناه: أن الله حكماً في الوقائع وأن المجتهدين يجتهدون لمحاولة إدراك ذلك الحكم فمن أصابه فهو المصيب ومن لم يصل إليه فهو مخطئ

قول الله عز وجل: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: 78، 79] فهنا حكمان أحدهما من سليمان والآخر من داود عليهما السلام، فحكم الله بأن سليمان قد فهمها مما يدل على أنه أصاب حكم الله فيها وأن داود لم يُصب حكم الله فيها لأنه خصَّ سليمان بالفهم.

قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10] فلو كان كل مجتهد مصيباً لقال كل واحد من المجتهدين لا حاجة بي إلى المناقشة والمناظرة ورد النزاع إلى الكتاب والسنة وذلك لأن كل مصيب مجتهد

إما لهوى في نفسه أو لطمع في دنيا أو غير ذلك فهذا مخطئ آثم عاصٍ لله عز وجل وذلك لأنه قد علم ما هو الحق ثم تركه

من يعلم الحق ويعلم دليله ولكنه يخالفه

قالت طائفة كثيرة بأنه آثم لأن هذه مسائل عقديّة وهذه مسائل عليها أدلة قاطعة

والصواب في هذه المسألة أن من اجتهد وبذل وسعه لكنه لم يمكن من الوصول إلى الحق فإنه لا يأثم بذلك بل له أجر على اجتهاده مادام أنه يريد الحق وأنه معتمد على الكتاب والسنة قد يصل إلى قول خاطئ وقد يكون ما وصل إليه بدعة لكنه لا يأثم بذلك لكونه بذل ما في وسعه

من لم يعلم أنه مخطئ

الفروع التي ليس فيها دليل قاطع إذا اجتهد فيها الفقيه بعد أن بذل وسعه لكنه لم يصل إلى الحق والصواب فإنه لا يأثم بذلك لأنه بذل ما يستطيعه

في مسائل الفروع
المجتهد المصيب
هو أحد
المجتهدين وما
عداه فهو مخطئ

مسألة التصويب
والتخطئة

المخطئ في المسائل
القطعية على نوعين

حكم المخطئ

المخطئ في المسائل
الظنية

المخطئ الذي بذل وسعه لا يأثم سواء كان في الأصول أو كان في الفروع إلا فيما يتعلق بأصل دين الإسلام وهما الشهادتان

يقول الله عز وجل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286] وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: 5]

في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»

هناك عددًا من المسائل وقعت في عهد النبوة لأشخاص اجتهدوا في مسائل قطعية مجزوم بها ومع ذلك خطأهم النبي صلى الله عليه وسلم لكنه لم يؤثمهم فمثلاً في حادثة عدي بن حاتم لما نزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187] وضع خيطين تحت وسادة أحدهما أبيض والآخر أسود فأصبح يأكل مع أن هذا مخالف قطعاً لدلول النص من كونه يجب عليه الإمساك من طلوع الفجر ومع ذلك لم يؤثمه النبي صلى الله عليه وسلم

مثلاً في قصة أصحاب المائدة الحواريون لما قالوا لعيسى عليه السلام: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: 112] كأنه تشكيك في قدرة رب العزة والجلال ومع ذلك لما كان هذا الخطأ وهو في أمر قطعي كان عن اجتهاد لم يؤثم قائله

ومثله أيضاً في الحديث الذي فيه أن رجلاً قال لذريته: إذا أنا مت فاحرقوني وذروا رمادي في البر والبحر فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين فلما مات فعلوا به ما أوصى به فقال الله عز وجل للبحر اجمع ما فيك وللبر اجمع ما فيك فكفون الله عز وجل هذا الإنسان، فقال الله عز وجل له: ما الذي دعاك لتفعل هذا؟ فقال الرجل: مخافتك يا ربي، فهنا شك في قدرته الله على إعادة الأجسام وفي البعث ومع ذلك لم يؤثمه، بل غفر الله عز وجل له لأنه لما كان مؤمناً بالله مؤمناً بقدرة رب العزة والجلال مؤمناً بالحساب والعذاب حينئذ فعل ما فعل وبالتالي خطؤه ذاك مغفور له لأنه لم يكن عن سوء طوية.

فحينئذ نعلم أن الأصل في وصف الشخص بأنه مبتدع أو وصفه بضد ذلك وأنه ليس من أهل الابتداع في المنهج الذي يسير عليه هو محكم للكتاب والسنة ويسير في تفسيرها على وفق القواعد الصحيحة أو لا، فمن كان مثلاً يحكم السنة النبوية فهذا ليس على منهج أهل السنة، وهكذا من يأتي بقواعد فهم واستنباط غير صحيحة أو غير متوافقة فهذا ليس من أهل السنة، ومثله من يترك الاستدلال بالإجماع فهنا خطأ متعلق بالمنهج بخلاف من أخطأ في مسألة ولو كانت عقديّة لعدم وصول الدليل إليه وهكذا في قواعد الفهم والاستنباط لا بد أن يكون مُلمّاً بها

مذهب أهل السنة من أكثر الناس عذراً للمخالف لهم وللمخطئ في مسائل الأصول وهم يتحملون من خطأ غيرهم ويبذلون من النصح والإرشاد له ما لا يتحمله غيرهم ولذا هم أبعد الناس عن التكفير والتبديع

الأدلة

حكم المخطئ

وهكذا في وقائع متعددة لم يقع فيها تأثيم

الأئمة والعلماء غير معصومين والفقيه مهما علت منزلته قد يصيب وقد يخطئ الخطأ عند العالم لا يوجب استنفاص مكانته ولا يبيح الكلام في عرضه ومن ثمَّ الواجب حفظ مكانة العلماء وطلبة العلم فحفظ مكانته دينٌ يتقرب به إلى الله عزَّ وجلَّ ولو أخطأ في بعض المسائل أيُّنا لم يخطئ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر: "أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً" ومع ذلك لم يُنقص هذا من مكانتهم ومنزلتهم فهم في القدر المألى وفي أعلى المنازل والمراتب وبالتالى الواجب إعزاز مكانتهم ورفع درجتهم عند الناس لتحصل الثقة بأقوالهم

العامى الذى يتبع ذلك العالم فإنه يجب عليه أن يعمل باجتهادٍ لذلك العالم أو بمن يثق فيه ذلك العالم وذلك لأنه يظن أن قول ذلك الفقيه هو شرع رب العزة والجلال لكن لو قُدِّرَ أن العامى اختلف عليه المجتهدون فنقول: يجب عليه أن يرجح بين أعيان المفتين بحسب ثلاث صفات: العلم والورع والأكثرية، وبعضهم يقدم الأكثرية

أن يعمل بما وصل إليه اجتهاده ولا يجوز له أن يخالف اجتهاده نفسه لأنه يظن أن هذا القول الذى قاله هو شرع الله عزَّ وجلَّ وما ظن أنه شرع الله وجب عليه اتباعه

أن يستقصي النصوص في المسألة التى يريد الاجتهاد فيها، ما لم يستقص النصوص والأدلة ويغلب على ظنه أنه قد جمعها فإنه لا يجوز له الاجتهاد في المسألة لأنه ليس عنده آلة للنظر فيها ولم يستكمل النظر في الأدلة الشرعية

باب الاجتهاد باب رفيع العماد وبالتالى لا يدخله كل أحد إنما يدخله الفقهاء القادرون على جمع الأدلة وفهمها والاستنباط منها

أن يختار قولاً ويعتبره راجحاً بحسب القواعد الترجيحية عنده ولا يجوز له أن يترك الترجيح في المسألة خصوصاً إذا كان هناك حاجة للناس إليها وإلى معرفة أحكامها

على المجتهد

لقول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، معناه: أن أهل الذكر لا يسألون، وإنما يجب عليهم أن يجتهدوا في المسائل، فيعملوا باجتهاد أنفسهم ويدل على هذا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 3] ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ﴾ يعنى الواجب اتباع ما أنزل، إذا حصل الاختلاف والشقاق فيتوقف في هذا، ولذا جاءت النصوص بالنهي عن الاختلاف في مواطن عديدة

أن يجتهد ولا يجوز له أن يأخذ بقول غيره

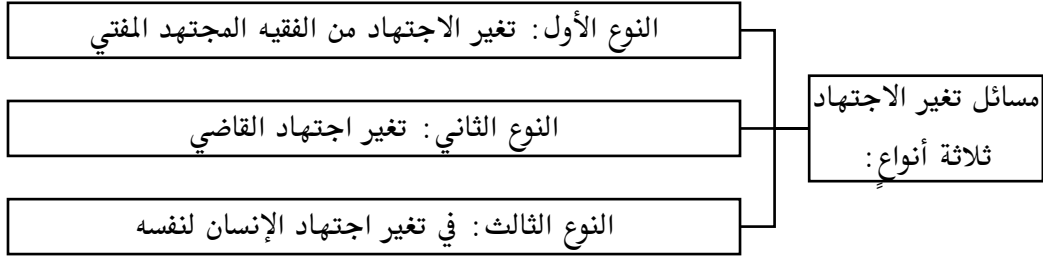
تفريطه في عدم الاجتهاد هذا معصية لأن الله أمره بالاجتهاد هناك من قال بأنه يجوز له أن يُقلد من هو أعلم منه هناك من قال بأنه يجوز أن يُقلد في ضيق الوقت ويجب عليه أن يجتهد في سعته، لكن هذه الأقوال ليس عليها أدلة الدليل قد جاء بوجوب اتباع الكتاب والسنة ولا يمكن اتباع الكتاب والسنة إلا من أهل الاجتهاد

يجتهد الفقيه بأن ينظر في الأقوال وأن يرجح بينها بحسب الأدلة، وقواعد الاستنباط، لا يخترع وسائل وأدوات جديدة في هذا الباب

لا يصح أن يقول فقيه واحد بقولين متضادين في مسألة واحدة، بل يجب عليه أن يجتهد

قد يكون المجتهد يرى رأياً في مسألة فقهية ثم بعد ذلك يقلب النظر في المسألة فيختلف اجتهاده فحينئذٍ ما مضاه وما قبل اجتهاده الأخير يعمل فيه بالاجتهاد الأول وما بعد ذلك يعمل فيه بالاجتهاد الجديد

ولذا قالوا: لا يُنقض الاجتهاد بالاجتهاد وورد عن عمر رضي الله عنه أنه حكم في قضية باجتهاده ثم تغير اجتهاده فقبل له في ذلك فقال رضي الله عنه: "تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي"



مسائل تغير
الاجتهاد

الخُلْع وهو عقدٌ تفتدي به المرأة نفسها من الزوج بدفع مال، فهنا الخُلْع اختلف العلماء هل يعتبر طلاقاً أو لا يعتبر طلاقاً؟ فلو قُدِّرَ أن رجلاً خالَعَ امرأته ثلاث مراتٍ ثم يعقد عليها هل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوجٍ آخر؟ أو لا؟ إن قلنا الخُلْع طلاقٌ حرمت عليه لأنها قد خلَعها ثلاثاً، وإن قلنا الخُلْع ليس بطلاق لا تُحتسب عدد الطلقات ومن ثمَّ يجوز له أن يراجعها

أن يذهب الزوج والزوجة إلى القاضي، فيحكم بالخُلْع فيقع الخُلْع، ويقول القاضي: هذا الخُلْع ليس بطلاق أو يقول: هو طلاقٌ فحينئذٍ بعد مدة تغير اجتهاد القاضي وجاءته مسألة أخرى فما مضى نعمل فيه بالاجتهاد السابق وما سيأتي نعمل فيه بالاجتهاد الجديد اللاحق

جاءنا رجلٌ وقال: خالعت امرأتي ثلاثاً نقول: الفقيه القاضي حكم بأنه لثبوت الفرقة المؤبدة بناءً على أن الخُلْع طلاقٌ، نمضيه رأيه اجتهادي، بعد مدةٍ تغير اجتهاده وأصبح يرى أن الخُلْع طلاقٌ، فبالتالي نقول: المستفتي يعمل فيما يعمل بالاجتهاد الجديد، ولا يعمل بالاجتهاد الأول؛ لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف والاجتهاد الجديد هذا يرفع الخلاف

المفتي كان يرى أن الخُلْع فسخٌ ثم تغير اجتهاده وأصبح يرى أن الخُلْع طلاقاً وقد خالَعها ثلاثاً فجاءوا إلى المفتي إن كان قد أفتاهم قبل ذلك ببقاء النكاح، عملنا فيه، وإلا قلنا نظرنا إلى الاجتهاد الجديد في المسائل الجديدة، وعملنا بالاجتهاد القديم فما مضى

إذا كان تغير الرأي من قِبَل المستفتي نفسه، فقيه تزوج امرأةً وخالعها ثلاثاً فإن كان يرى الخُلْع طلاقاً لم تحل له إلا بعد زوجٍ آخر ووجب عليه عددٌ من الأمور فإن كان يرى هو فسخٌ وليس بطلاق، فحينئذٍ يحق له أن يراجع

هذا فقيهٌ زوجٌ كان يرى أن الطلاق فسخٌ فراجعها بعد الخُلْع الثالث ثم تغير اجتهاده وأصبح يرى أن الخُلْع طلاقٌ وبناءً على هذا الاجتهاد الجديد لا تحل له، نقول: لا يفارق المرأة حكمه كان حكماً اجتهادياً في أول المسألة وبالتالي يبقى على اجتهاده السابق ولا يأخذ بالاجتهاد الجديد

تغير اجتهاد
القاضي

تغير الاجتهاد من
الفقيه المجتهد
المفتي

في تغير اجتهاد
الإنسان لنفسه

تطبيق على
مسألة الخُلْع